أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2017/12/20م

مسار النخبة

ELITE TRAKE

المحتويات

خبير قانوني: صياغة مشروع القرار ضد إعلان ترمب منحت واشنطن فرصة استخدام الفيتو 3

الخارجية الروسية: فيتو أمريكا على مشروع قرار حول القدس نهج مخالف لإرادة العالم..... 4

باشا عثماني يثير انتقاد رئاسة تركيا لابن زايد عبر "تويتر" 5

ما العمل بعد قرار ترامب؟ 7

الجمعية العامة تصوت غدا على مشروع قرار حول القدس..... 11

بعد فقدانها امتيازات سفنها بقناة السويس..د.رشوان: أمريكا تسعى لوضع سيناء تحت إشراف دولي 12

التعددية.. خلاف أميركي-أوروبي 13

عن استراتيجية الأمن القومي الأميركية..... 15

خبير قانوني: صياغة مشروع القرار ضد إعلان ترمب منحت واشنطن فرصة استخدام الفيتو

رام الله (فلسطين) – خدمة قدس برس 2017\12\19

قال الخبير في القانون الدولي، حنا عيسى، إن عدم ذكر اسم الولايات المتحدة الأمريكية أو رئيسها في صياغة مشروع القرار أمام مجلس الأمن الدولي ضد إعلان ترمب "منح واشنطن فرصة ثمينة لاستخدام حق النقض (الفيتو) خلال التصويت أمس الإثنين".

وأفاد عيسى في حديث لـ "قدس برس" اليوم الثلاثاء، بأن استخدام واشنطن لحق النقض وإسقاط القرار "كان متوقعًا، لطبيعة صياغة القرار".

وأوضح أن عدم الإشارة لواشنطن كطرف في الصراع أو المشكلة وتغييب اسم دونالد ترمب في مشروع القرار؛ "وهو ما كان سيمنعها من الحديث في جلسة مجلس الأمن، منح واشطن فرصة للتصويت".

وأردف: "وفقًا للمادة 27 الفقرة (3) من ميثاق الأمم المتحدة يمنع العضو الدائم في مجلس الأمن من المشاركة في التصويت إذا كان طرفًا في النزاع وأشير له بذلك".

ونوه إلى أن مشروع القرار الذي تقدمت به مصر بطلب من السلطة الفلسطينية "لم يذكر واشنطن والولايات المتحدة وتطرق فقط لذكر قرارات الشرعية الدولية بشكل عام وقرار 478؛ الذي رد على الكنيست الاسرائيلي في 30 يوليو 1980 عندما اعتبرت القدس عاصمة أبدية لإسرائيل".

ولم يستبعد الخبير القانوني الفلسطيني، أن تكون الدول الأوروبية قد ضغطت على مصر للخروج بصيغة توافقية حول مشروع القرار الذي يعبر عن خلل في الموقف العربي.

وأضاف: "القاهرة لم ترد أن تحرج واشنطن لما تربط بينهما من علاقات اقتصادية وعسكرية، ولا يمكنها الوقوف بوجهها". مبينًا أنه "كان من الممكن أن تستخدم بريطانيا الفيتو لو لجأت مصر لصيغة القرار الذي يمنع واشنطن من التصويت".

وذكر حنا عيسى أن واشنطن استخدمت الـ "فيتو" 43 مرة ضد قرارات تتعلق بالقضايا العربية والفلسطينية؛ بينها 14 مرة أسقطت فيها قرارات لصالح مدينة القدس من أصل 84 استخدمت فيها حق النقض منذ تأسيس الأمم المتحدة.

الخارجية الروسية: فيتو أمريكا على مشروع قرار حول القدس نهج مخالف لإرادة العالم

رشا خلف/ الأناضول 29\12\2017

قالت وزارة الخارجية الروسية، اليوم الثلاثاء، إن استخدام أمريكا، يوم أمس، حق النقد "الفيتو" لمنع إصدار مجلس الأمن قرارا حول القدس يعد "نهجا مخالفا لإرادة العالم".

وفي بيان صحفي، أعربت الوزارة عن أسفها لقيام الولايات المتحدة، بصفتها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، بهذه الخطوة، لاسيما وأنها تقدم نفسها على أنها وسيط في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، بحسب وكالة "سبوتنيك" الروسية.

وأضاف البيان أنها "ليست المرة الأولى التي تظهر فيها واشنطن أنها تخالف إرادة المجتمع الدولي، وتقوض الأساس القانوني للتسوية الفلسطينية – الإسرائيلية".

وجاء البيان بعد ساعات من جلسة مجلس الأمن الدولي للتصويت على مشروع القرار المصري حول القدس، حيث كان يهدف إلى إبطال قرار واشنطن إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، إلا أن الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو ضده.

باشا عثماني يثير انتقاد رئاسة تركيا لابن زايد عبر "تويتر"

لندن- عربى21 2017\12\19

انتقد المتحدث باسم الرئاسة التركية البروفيسور إبراهيم كالين تغريدة لوزير الخارجية الإماراتي تناولت أحد الأمراء العثمانيين وهو الأمير فخر الدين باشا الذي لقبه الإنكليز بـ(النمر التركي) ودفاعة عن الجزيرة العربية ضد الانجليز.

ووجه "كالن" حديثه لـ بن زايد قائلا "إنه من العار أن، عبدالله بن زايد وزير الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يعيد هذه الكذبة و الدعاية الكاذبة فى إشارة إلى تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" تعود لحساب بإسم علي العراقي طبيب اسنان عراقي يعيش في ألمانيا".

ادعى "العراقي" في تغريدته أن الأمير فخرالدين باشا في عام 1916م قام بسرقة أموال أهل المدينة و خطفهم وترحيلهم إلى الشام واسطنبول برحلة سُميت (سفر برلك) وزعم سرقة الأتراك لأغلب مخطوطات المكتبة المحمودية بالمدينة وإرسالها إلى تركيا".

ووصف "كالن" التصرف الذي قام به وزير خارجية الإمارات أنه من قبيل المحاولات التي تسعى لتحويل الأتراك والعرب إلى أعداء ضد بعضهم البعض".

وأضاف "كالن" أعيد وأكرر مرة أخرى أن فخر الدين باشا هو الشخص الذي دافع بشجاعة المدينة المنورة ضد الخطط البريطانية آنذاك".

وتساءل "كالن" موجها حديثه لـ بن زايد عن الثمن الذي جناه من مهاجمة الرئيس أردوغان قائلا "بأي ثمن الآن؟".

يشار إلى أن فخر الدين باشا ولد عام 1868 م و توفي في 22 تشرين ثاني/نوفمبر 1948م و يعرف أيضًا بـ(نمر الصحراء) ولقبه البريطانيون بـ"النمر التركي" و هو آخر الأمراء العثمانيين على المدينة المنورة ما بين عام 1916 وعام 1919م ،وأُشتهر بطولاته و دفاعه عن المدينة النبوية الشريفة عندما قامت قوات القبائل العربية المتعاونة مع البريطانيين بمحاصرتها.

التحق فخر الدين باشا بالمدرسة الحربية في الآستانة وتخرج منها عام 1888م، وكان الأول على زملائه والتحق بدورات ملازمي الفرسان وأركان حرب، وعمل في الجيش الرابع في أرزنجان، وكان متميزاً في عمله، رقي عام 1908م إلى رتبة وكيل رئيس أركان الجيش الرابع، وشارك في حرب البلقان.

وفي مطلع الحرب العالمية الأولى عين وكيلاً لقائد الجيش الرابع المرابط في سورية، ثمّ كُلِّف بالسفر إلى المدينة للوقوف على أحوالها، فوصلها والشريف حسين يُعد لثورته على الخلافة العثمانية، ورفع تقريرا لقيادته بذلك، فثبت في المدينة المنورة قائداً لحملة الحجاز في 17 تموز/يوليو 1916م وأضيف إليه منصب محافظ المدينة المنورة في 28 نيسان/أبريل 1917م، وأدار العمليات العسكرية التي قاومت العدوان البريطاني على أراضى الدولة الإسلامية ومنها الجزيرة العربية بمعاونة بعض القبائل العربية الذين دعمتهم بريطانيا بالمال حتى سقوط الدولة العثمانية بيد الحلفاء وتوقيع هدنة رودس في 30 تشرين أول/أكتوبر 1918م.

وكما يوضح المؤرخ و الكاتب أورخان محمد علي فى مقالة له بعنوان فخر الدين باشا والدفاع عن المدينة المنورة نشرت فى 2011م أن فخر الدين باشا استطاع عن طريق القطار وبفضل سكة حديد الحجاز أن يقوم بدور كبير في حماية أهل المدينة ونقل المدنيين منهم إلى بلدان آمنة بعيدا عن المواجهات وطوع موظفوا الخط الحديدي أنفسهم لهذا العمل كخدمة إنسانية بلا مقابل وهي الحادثة التي حرفها بن زايد لتبدو أنها كانت "تهجير قسري"

ما العمل بعد قرار ترامب؟

هاني المصري مسارات 2017\12\19

مضى أسبوعان اثنان على الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، والحوار الفلسطيني الفلسطيني يدور حول ما هي السياسات والخطوات المفترض اتخاذها ردًا على ذلك؟

هناك من يطالب بإلغاء اتفاق أوسلو، وحل السلطة، والتخلي عن خيار ما يسمى "حل الدولتين"، وتبني خيار تحرير فلسطين أو الدولة الواحدة، وتفجير مقاومة بجميع أشكال النضال وانتفاضة مفتوحة ضد الاحتلال لا تتوقف إلا بتحقيق الأهداف الوطنية.

ومن أصحاب هذا الاتجاه من يطالب بالانضمام إلى "محور المقاومة والممانعة" الذي يضم إيران وسوريا والعراق وحزب الله، وقطع العلاقات والاتصالات مع الولايات المتحدة، ومقاطعة بضائعها وشركاتها، ومنهم من يعتبر هذا المحور بأنّه لا يقل خطرًا عن إسرائيل، ويطالب بالرهان على الشعوب العربية، وباعتماد سياسة النأي عن المحاور في أضعف الإيمان.

وهناك من يطالب بألا يعود الرئيس من الخارج إلا بعد تراجع الإدارة الأميركية عن قرارها، وأن يذهب إلى غزة، ويقيم فيها، ويعقد الاجتماعات الفلسطينية فيها، بدءًا من اجتماع الإطار المؤقت للمنظمة، وانتهاء بعقد المجلس الوطني التوحيدي.

في المقابل، هناك من يرى أن ما جرى من هبة شعبية ورسمية فلسطينية وعربية وإقليمية وإسلامية ودولية أعاد القضية الفلسطينية إلى الصدارة، وعزل الإدارة الأميركية، ويمكن أن يؤدي إلى كسر القرار الترامبي، وإفشال "صفقة القرن" قبل أن ترى النور.

ويعتبر أنصار هذا الرأي أن القضية الفلسطينية قضية جامعة ومقتلها الانحياز إلى محور، خصوصًا إلى المحور الإيراني، وإذا كان لا بد من الانحياز فليكن إلى المحور المعتدل، لأنه القوي بسبب دعم معظم القوى المؤثرة على القرار الدولي له.

ويرى هؤلاء أن ما حدث من غضبة عالمية ضد القرار الأميركي يدبّ الحياة في "خيار الدولتين" لا العكس، ويوضح استحالة تجاوز الشعب الفلسطيني في أي خارطة جديدة ترسم في المنطقة، وإذا لم يستطع أن يفرض قيام دولة فلسطينية فيستطيع منع مرور المخططات الأميركية الإسرائيلية لإقامة "إسرائيل الكبرى" وبلورة حلف عربي إسرائيلي أميركي ضد إيران ومحورها. ومع أن بعض أبرز أنصاره هددوا بالتخلي عن

حل الدولتين وتبني حل الدولة الواحدة، لكنها ليست أكثر من محاولة لتخويف إسرائيل من خطر انفجار القنبلة الديمغرافية في وجهها إذا ما استمرت برفض إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967، وتخويف دول المنطقة والعالم من تداعيات ما يجري على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

وعندما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الإدارة الأميركية أخرجت نفسها من "عملية السلام"، وأنها لم تعد وسيطًا ولا نزيهًا والمفترض البحث عن راعٍ أو رعاة جدد لها، فإنما يفعلون ذلك كردة فعل تكتيكية على القرار الأميركي على أمل التراجع عنه أو توضيحه، بما يتسع مجددًا لخيار الدولتين أو لصيغة جديدة منه. فهم يدركون عدم وجود راعٍ بديل عن الراعي الأميركي، لأن أوروبا رغم انتقادها القوي للاعتراف الأميركي لم تصل إلى تقديم نفسها بديلًا، وعارضت المطالبة بالتخلي عن الرعاية الأميركية. أما روسيا فلا تريد ذلك ولا تقدر عليه. وأما الصين فأقصى ما تطمح إليه في هذه المرحلة المشاركة في الرعاية وليس الحلول محل أميركا. فالمطلوب عملية سياسية جديدة مختلفة جوهريًا عمّا كان، وهذا بحاجة إلى تغيير الواقع الراهن وليس مجرد المطالبة فقط.

يعزز ما سبق أن الوسيط والراعي يجب أن يقبل به الطرفان، وليس طرفًا واحدًا فقط. وإسرائيل لا ترضى بديلًا ولا شريكًا لأميركا لرعاية "عملية السلام"، وحتى الدور الأميركي تضع إسرائيل قيودًا شديدة عليه حتى لا يؤثر على حرية عملها في تنفيذ مخططاتها العدوانية والاستعمارية الاستيطانية والعنصرية.

ما سبق يدل أن إطلاق رصاصة الرحمة على ما تسمى "عملية السلام"، التي دخلت غرفة العناية المركزة منذ فترة طويلة ولا تؤدي، ولا يمكن أن تؤدي، إلى تحقيق السلام؛ لا يفتح الطريق على الأقل، في المدى المباشر، لعملية سياسية جديدة، وإنما لصراع مفتوح سيحاول كل طرف فيه كسر إرادة الطرف الآخر ودفعه للانصياع لما يريد.

وهناك رأي ثالث لا يطرح نفسه علنًا، ولكنه موجود وله تأثير، يرى عدم وجود طريق غير مواصلة التمسك بالعملية السياسية الجارية، ويرفض قرار وقف الاتصالات مع أميركا، ورفض مقابلة نائب الرئيس الأميركي، ولن يقدم بديلًا.

تناول كل القضايا المثارة لدى أصحاب وجهات النظر السابقة بالنقد والتحليل بحاجة إلى صفحات كثيرة لا يتسع لها هذا المقال، ولكني سأكتفي ببعض الإشارات مع الوعد بتناول أوسع في المستقبل.

من دون الاتفاق على برنامج وطني يجسد القواسم المشتركة وعلى أسس الشراكة لا يمكن إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، التي من دونها لا يمكن التقدم إلى الأمام، لا سلمًا عبر المفاوضات والعمل السياسي والديبلوماسي، ولا حربًا عبر المقاومة والمقاطعة والانتفاضة.

لم تصل الموجة الانتفاضية التي تفجرت في فلسطين، وانتقلت ارتداداتها إلى العالم كله، إلى انتفاضة، ولن تصل بسرعة إليها، مع وصفها بذلك من قبل البعض منذ اندلاعها، وذلك لأسباب عدة تتضمن عدم وجود اتفاق على هدف مركزي جامع وأشكال نضال متفق عليها، وغياب أمل كافٍ بإمكانية تحقيقه، ووجود الانقسام الفلسطيني الذي يستنزف الطاقات الفلسطينية في صراع داخلي، ولعدم إيمان القيادة بنمط الانتفاضة ونظرتها للتحرك الشعبي كأداة تكتيكية لا أكثر، بحيث يجب أن يبقى في حدود يمكن السيطرة عليه، لأن خروجه عن السيطرة سيقود إلى ما لا تحمد عقباه. والخشية من تحول الانتفاضة إلى فوضى وفلتان أمني وتعددية في السلطات واتخاذ القرار مشروعةٌ، لكنها لا تبرر عدم العمل من أجل توفير متطلبات اندلاع الانتفاضة، وتستوجب البحث في كيفية تجاوز تحولها إلى فوضى.

كما أن المصالح التي نمت على شجرة السلطة هنا وهناك، والحرص عليها وتنميتها يحول دون اندلاع انتفاضة شاملة فورًا، خصوصًا أن القوى التي دعت إلى الانتفاضة إما لا تملك القوة والإرادة الكافيتين، أو لا تريد أن تمضي في تنفيذ دعوتها ولا أن تقدم نفسها بصورة تقطع الطريق على إمكانية الاعتراف بها واعتمادها كشريك راهن أو بديل في وقت لاحق.

إذا كانت الموجة الانتفاضية غير مرشحة بالضرورة للتحول إلى انتفاضة شاملة شعبية أو مسلحة أو كليهما أو عصيان مدني شامل قبل إنجاز الوحدة الحقيقية، وبلورة رؤية جديدة وإرادة مستعدة لدفع الثمن، وخطة واقعية قابلة للتحقيق، فلا يعني هذا أنها ضارة، أو لا تحقق أهدافًا ملموسة على طريق طويل. فهي يمكن أن تكسر قرار ترامب وتفشل "صفقة القرن" قبل أن تولد، والأهم تَحْول دون تصفية القضية، بل تبقيها حية، وتقليل الأرباح والخسائر، ودعم صمود الشعب وتواجده على أرض وطنه وإحباط مخططات الاحتلال، ومنع انحراف فلسطيني للتساوق مع الحلول التصفوية، وهذه كلها إنجازات كبرى تمهد للانتصارات القادمة ولو بعد حين.

إنّ التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية أو الانحياز لمحور عربي وإقليمي على حساب المحور الآخر وصفةٌ للقضاءعلى القضية، ولإلحاق الضرر بالتجمعات الفلسطينية المقيمة والعاملة في بلدان

المحور الآخر، ولعل أكبر شاهد على ذلك ما جرى في تجارب فلسطينية سابقة مؤلمة في ظروف كانت أفضل من الظروف الحالية، مثل ما حدث في الأردن ولبنان وبعد احتلال العراق للكويت، واندلاع الربيع العربي، خصوصًا في مصر وسوريا، ما جعل الفلسطينيين يدفعون ثمنًا غاليًا.

كما أنّ حل السلطة ليس حلًا، وإنما هدية للاحتلال الذي يمكنه ملء الفراغ بقيادات أمنية وعائلية محلية، وتمكنه من تنفيذ خططه، مثل "خطة الإمارات السبع" التي تعتبر دليلًا حيًّا على ذلك. فالمطلوب تجسيد الدولة، والتحرر من أوسلو، وتغيير السلطة وليس حلها، وجعلها أداة في يد المنظمة الموحدة. كما أن الوضع الراهن لا يتيح إقامة دولة واحدة ولا دولتين حتى نتقاتل على أي الخيارين أفضل، أو ممكن، ما يتطلب التركيز على تجميع عناصر وأوراق القوة والضغط بهدف تغيير موازين القوى حتى تسمح بتحقيق الحقوق الفلسطينية.

إن مسألة إقامة الرئيس محمود عباس في غزة المحتلة أيضًا يمكن جدًا أن تسهّل عملية ابتلاع الضفة الجارية على قدم وساق، وتروّج لحل الدولة الفلسطينية الوهمية في غزة التي ترتبط أو لا ترتبط بمعازل الضفة، والتي قد تُمنح أراضي من سيناء أو لا تمنح وفق مخططات إسرائيلية معلنة تستهدف تصفية القضية لإيجاد حل لها.

إن القضية الفلسطينية عادلة ومتفوقة أخلاقيًا، وتمر في مرحلة تحرر وطني، ما يجعلها جامعة تجذب تأييد ودعم مختلف الأطراف والمحاور رغم الخلافات فيما بينها، كما ظهر في اجتماع مجلس الأمن، واجتماع وزراء الخارجية العرب، والقمة الإسلامية، والتحركات الشعبية المنتشرة تقريبًا على امتداد الكرة الأرضيّة، ولكن على أساس الالتزام بمبادئ، أبرزها عدم تدخل الآخرين في الشؤون الفلسطينية الداخلية، والإيمان بأن الفلسطينيين كشعب مستعمر ومظلوم يتوق إلى الحرية والعدالة والاستقلال والسلام، ويقيم علاقاته مع أي دولة أو قوة بقدر دعمها لفلسطين، وأن مصلحة فلسطين لا بد أن تكون دومًا مع حرية وتقدم الشعوب وسيرها نحو العدالة والاستقلال والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

الجمعية العامة تصوت غدا على مشروع قرار حول القدس

بيت لحم- معا- 2017\12\20

تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤلفة من 193 دولة جلسة خاصة طارئة نادرة يوم الخميس بناء على طلب دول عربية وإسلامية بشأن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وقال المبعوث الفلسطيني في المنظمة رياض منصور إن الجمعية العامة ستصوت على مشروع قرار يدعو لسحب إعلان ترامب. وكانت الولايات المتحدة استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار في مجلس الأمن يوم الاثنين.

وصوت الأعضاء الأربعة عشر الآخرون بالمجلس بتأييد مشروع القرار الذي قدمته مصر والذي لم يذكر واشنطن ولا ترامب بالاسم لكنه أبدى الأسف الشديد إزاء القرارات التي اتُخذت في الآونة الأخيرة والتي تتعلق بوضع القدس.

وقال منصور إنه يأمل بأن يحصل مشروع القرار على تأييد ساحق في الجمعية العامة. وقرار كهذا غير ملزم لكنه يحمل ثقلا سياسيا.

وعقدت الجمعية العامة عشر جلسات فقط من هذا النوع كانت آخرها في عام 2009 بشأن القدس الشرقية المحتلة والأراضي الفلسطينية. وجلسة الخميس ستكون استئنافا لجلسة عام 2009.

وتخلى ترامب فجأة هذا الشهر عن السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة منذ عشرات السنين عندما اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وهو ما أثار غضبا بين الفلسطينيين وفي أنحاء العالم العربي .

بعد فقدانها امتيازات سفنها بقناة السويس..د.رشوان: أمريكا تسعى لوضع سيناء تحت إشراف دولي

أمد/ القاهرة: 2017\12\20

علق الدكتور ضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، على إحدى المقالات التي نشرتها الصحيفة الأمريكية "نيويورك تايمز"، وتناولت الحديث عن مصر بأنها لا تعد حليفًا جيدًا للولايات المتحدة، قائلًا إنهما مقالتان، كتبهما اثنين من الكُتاب، الأول يعمل حاليًا نائب مدير السياسات في برنامج الديمقراطية في الشرق الأوسط، وكان مسؤولًا عن ملف مصر في مجلس الأمن القومي، ومحلل له في وزارة الخارجية الأمريكية، والآخر يعمل أستاذ جامعي، وكان عضوًا في إدارة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية.

وأضاف "رشوان"، خلال مداخلة هاتفية ببرنامج «كل يوم»، المذاع عبر فضائية "ON E"، مع الإعلامي عمرو أديب، أمس الثلاثاء، "ما تم نشره في صفحات الرأي بهذه الصحيفة ليس نتاج الصدفة، هذه المقالات كانت مُعدة للنشر بعد جلسة الأمن حول القدس، وإلغاء نائب الرئيس الأمريكي، مايك بينس، زيارته إلى مصر وإسرائيل؛ حتى تبرر الولايات المتحدة صورتها أمام القارئ الأمريكي".

وتابع: "الولايات المتحدة تشعر بالانزعاج نتيجة فقدان سفنها امتيازات عبور قناة السويس، واتهامها لنا بتعدد مصادر التسليح، وتعدد العلاقات الاستراتيجية على مستوى العالم، وهذا شيء نفخر به".

واستطرد أنه منذ تفجيرات طابا 2003 وحتى الآن، هناك رغبة على أن تكون سيناء وحمايتها موضع تحالف دولي، ربما كان ذلك الهدف من وقوع الكثير من العمليات الإرهابية بسيناء، لإثبات عدم قدرة مصر على حمايتها أو حماية الأهداف المحلية والأجنبية الموجودة فيها، وبالتالي تكون سيناء محلًا للإشراف الدولي لحمايتها أمنيًا، يبدأ بما ذكره كاتب المقال بأن تقبل مصر تولي القوات الأمريكية تدريب الجيش المصري، في سيناء.

وأكمل: "إن الهدف النهائي هو أن ما لا يؤخذ بخطى توطين فلسطين في سيناء، يؤخذ بالسيطرة على سيناء عبر قضية الإرهاب"، مضيفًا: "إن الإشراف الأمني على سيناء من الأخر لن يكون إلا عبر 3 دول، هي مصر، إسرائيل، أمريكا، يعني الخلاصة 2 على واحد".

التعددية.. خلاف أميركي-أوروبي

باسكال بونيفاس الاتحاد 2017\12\20

يقول الغربيون عادة إنهم متحدون، لأن قيماً مشتركة تجمع بينهم: الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الرجال والنساء، واحترام حقوق الأقليات، واستقلال القضاء، وحرية الرأي، وحرية الصحافة والممارسة الدينية. وبناءً على ذلك يحلو لهم إعطاء الدروس للأمم الأخرى التي يرون أنها لا تحترم بعض هذه القيم، متناسين في كثير من الأحيان أن دواعي استيائهم من الآخرين تكون في بعض الحالات انتقائية، كما أن مبادئهم الحقوقية قد تصدر وفق ازدواجية معايير فجة. وفوق ذلك أن صرامتهم في الانتقاد قد تتغير وتتأثر أيضاً بمستوى وطبيعة العلاقات التي تربطهم مع الأطراف التي يتهمونها بالضلوع في انتهاك هذه القيم والحقوق، وليس بالضرورة بمدى خطورة الممارسات في حد ذاتها. فالدول المناهضة للغربيين هي الأكثر احتمالاً عادة لأن تلقى عليها الدروس الحقوقية، ويندد بها مقارنة مع الدول الحليفة أو الشريكة تجارياً. بل إنه يقع أحياناً أن ينتقص الغربيون أنفسهم من هذه القيم التي يعتبرونها قيماً غربية مؤسِّسة، وهو ما يضعف من مصداقية خطابهم الحقوقي، في النهاية.

ولكن على رغم كل هذه التناقضات المحتملة، توجد فعلاً منظومة قيم غربية جامعة، معروفة ومعلنة، تتوحد حولها البلدان الواقعة على جانبي المحيط الأطلسي. ولكن أكبر نقطة خلاف بين الطرفين يكمن في نقطة بالغة الأهمية، ولكن يتعلق بها طرف، وينبذها الطرف الآخر، على رغم ضرورتها الشديدة ولكون التحديات العالمية تحتم جعلها بوصلة وحجر زاوية في الحياة الدولية، ونعني هنا: قيمة التعددية، والتعاون متعدد الأطراف في العمل الدولي. ولم تصبح التعددية ضرورية الآن فقط مع بزوغ ملامح عالم متعدد القطبية، ولكن أيضاً بسبب وجود عالم يزداد ترابطاً بشكل كبير. فلا يوجد تحدٍّ كبير واحد مما يواجه الإنسانية الآن يمكن الاستجابة له وحله بإمكنيات دولة وطنية واحدة حصراً، وإنما يمكن ذلك فقط من خلال التعاون والتضامن والشراكة متعددة الأطراف، على أوسع نطاق، أي من خلال سياسة تعددية دولية. فبمثل هذه التعددية وحدها يمكن مواجهة تحدٍّ كالاحترار المناخي، ومخاطر الإرهاب، والتحدي الديموغرافي السكاني، وتيسير النفاذ العمومي إلى الموارد العالمية، ووضع قواعد نظام أمني دولي فعال.

ولئن كان الاتحاد الأوروبي متعلقاً بطبعه بالتعددية ويحمل النزوع إليها في مورّثاته، فإن الولايات المتحدة لا تحمل ذات النزوع وغير متعلقة بها، إن لم تكن تنبذها من الأساس. وهذا النبذ له جذور قديمة وعميقة.

ولاعتقادها باستثنائيتها، ولهذا خلفيات عديدة، تجد الولايات المتحدة عادة صعوبة في تقبل جدوى الانخراط في عمل ذي صفة جماعية، لا تكون هي فيه سوى طرف فقط بين أطراف أخرى عديدة. ولاستبطانها أيضاً لنوع من القناعة بـ«المصير الواضح» والمضمون الذي ينتظرها فهي ترتاح عادة أكثر لفكرة قيادة عالم محكوم بالأحادية، مقتنعة بأنها ستتمكن من السير به إلى مآلات إيجابية في كل الأحوال. وقبل الحرب العالمية الثانية كان المزاج الأميركي العام يجنح للانعزالية. وقد خرجت منها أكثر قوة بكثير من جميع الفاعلين الآخرين في النزاع، وتربعت على «رأس العالم الحر». ولعدم تعودها على التعامل مع شركاء من موقع الندية، ربما باستثناء الفترة القصيرة لنيكسون– كيسنجر، فلم تتعود، حقيقة، على مواجهة ضرورة الانخراط في دبلوماسية العمل بين أطراف متكافئة. ولذا فعند نهاية عهد الثنائية القطبية فضلت أميركا تقديم نفسها كطرف منتصر في الحرب الباردة بدلاً من تقديم نفسها كبانٍ لنظام عالمي جديد بديل.

ولا يخلو من الدلالة في هذا المعنى أن رئيساً، كان يصنف عادة ضمن أنصار التعددية، مثل بيل كلينتون، قال صراحة، ودون حرج، إن الولايات المتحدة هي «الأمة الوحيدة التي لا غنى عنها» في العالم. والحقيقة أن النزعة الأحادية الأميركية لم تبدأ فقط مع بوش الابن، أو بعد 11 سبتمبر، ومن باب أحرى أنها لم تبدأ الآن أيضاً مع دونالد ترامب. إنها هي أساس وجوهر سياسة أميركا الخارجية. وقد تمكن باراك أوباما من تقليصها فقط، ولكنه لم يتمكن من تحييدها. في حين يدفع بها ترامب الآن إلى ذروة حدودها القصوى. ومن سيأتي بعده، كائناً من كان، لن يتمكن هو أيضاً من التخلي عن هذه النزعة، وأقصى ما يمكن توقعه منه هو تعديلها، أو التخفيف من غلوائها فقط. فالفرق بين الإدارات الأميركية في نزعة الأحادية هو فرق في الدرجة فقط، وليس في النوع.

وهذا السلوك الأحادي الأميركي، المتجذر في المُدركات، وطريقة التفكير، وتقاليد العمل السياسي، يبقى أحد أكبر التحديات التي تواجه الأوروبيين. إذ في وقت صارت فيه التعددية أكثر ضرورة من أي وقت مضى، فما العمل مع أمة ذات نزوع أحادي، وترى في العمل متعدد الأطراف قيداً وعائقاً لهوامش تصرفها، بدل أن تراه كوسيلة عمل جماعي لا غنى عنها؟ إن هذا يحتم على أوروبا أن تؤكد دورها وحضورها كقوة، ولكن كقوة رافعة ودافعة لروح التعددية على المسرح الدولي الآن، وفي المستقبل.

عن استراتيجية الأمن القومي الأميركية

مروان قبلان العربي الجديد 20\12\2017

بعد أقل من عام على توليه الرئاسة، أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن استراتيجية الأمن القومي لإدارته، وهو تقليد يتبعه الرؤساء الأميركيون منذ عام 1986، ويستعرضون فيه أبرز التحديات التي تواجه حكومتهم، والكيفية التي سيتعاملون بها معها. في الأحوال العادية، تعد استراتيجية الأمن القومي الأميركي وثيقة بالغة الأهمية، لكن أهميتها تزداد في حال انتقلت السلطة من حزب إلى آخر. فمع تسلّم كل إدارة يتغير طاقم صناع القرار على المستويات العليا والمتوسطة. وفي معظم الأحيان، إن لم يكن في جميعها، تأتي الإدارة الجديدة بمنظومة فكرية وفلسفية مختلفة عن سابقتها. مع ترامب، يتوقع أن يتولد الاهتمام من طبيعة الرجل، وأسلوب إدارته، إلى جانب مضامين استراتيجيته، والتي جاءت أقرب إلى المواقف التقليدية للحزب الجمهوري منها إلى المواقف الشعبوية التي أطلقها في حملته الانتخابية.

في العناوين العريضة، وعلى الرغم من أنها جاءت في إطار شعار "أميركا أولاً" الذي رفعه، يمكن القول إنه ليس هناك تغيير كبير في الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة تحت إدارة ترامب، إذ تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة، تعد محل إجماع بين ما تسمى نخب "الساحل الشرقي" (أي أنها فوق حزبية)، وهي: حماية البر الأميركي، تعزيز الرخاء الاقتصادي، فرض السلام من خلال القوة، وأخيرا ضمان استمرار التفوق الأميركي، العسكري والتكنولوجي خصوصا. وفي التفاصيل، يمكن ملاحظة استمرارية فيما يخص التهديدات الاستراتيجية والعلاقة مع المنافسين على الساحة الدولية (high politics)، واختلافات كبرى فيما يتصل بقضايا التجارة الحرّة والمناخ والهجرة (low politics) مقارنة بسياسات إدارة أوباما. إذ استمرت الاستراتيجية الجديدة في اعتبار روسيا والصين منافسيْن كبيرين، وقوتين تسعيان إلى تغيير نظام ما بعد الحرب الباردة، أي نظام الهيمنة الأميركي الذي ساد منذ ذلك الحين. لكنها جاءت أكثر وضوحاً في اتهام "الصين وروسيا بأنهما تحاولان إنشاء عالم نقيض للقيم والمصالح الأميركية". لا بل ذهبت الاستراتيجية الجديدة إلى اتهام الصين بمحاولة إخراج الولايات المتحدة من شرق آسيا والمحيط الهادئ (فيما تحاول روسيا بالتعاون مع إيران فعل الشيء نفسه في الشرق الأوسط). بالمثل، جاءت الاستراتيجية الجديدة بمثابة استمرار لسياسة أوباما في محاولة إنشاء موازين قوى إقليمية، تغني واشنطن عن التدخل العسكري المباشر، لمنع هيمنة المنافسين في أقاليم بعينها، خصوصا الصين في آسيا وإيران في الشرق الأوسط. لكن المرء

يمكنه، مع ذلك، تلمّس تشدد أكبر تجاه إيران، في مقابل مرونة أكبر تجاه روسيا مقارنة بالإدارة السابقة. أما في قضايا (low politics) فنجد تشدّدا أكبر في قضايا الهجرة، وسعيا إلى اتفاقاتٍ اقتصادية دولية أكثر تفضيلا للمصالح الأميركية، وتجاهلا كليا للتغيرات المناخية، والاتفاقات الدولية الخاصة بها، لا بل ذهبت الاستراتيجية الجديدة إلى حد الزعم أن التغيرات المناخية لا تمثل تهديدا للأمن القومي الأميركي. وكما هو متوقع، جاءت استراتيجية ترامب خالية من أي إشارة إلى تشجيع الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، في حين أنها شدّدت على تعزيز التحالفات مع الشركاء الإقليميين، خصوصا في الجوانب الأمنية والاستخباراتية، وهي طريقة أخرى للقول إن واشنطن لا ترى بأسا في نظم الاستبداد.

وبغض النظر عن مدى توافقها أو اختلافها، استمرارها أو قطعها مع السياسات الأميركية السابقة، ستترك هذه الاستراتيجية تداعياتٍ كبيرة على النظام الدولي، وعلى موقع أميركا فيه. إذ ستؤدي، من جهة، إلى عزلة عن الحلفاء الرافضين مقاربة ترامب بخصوص التجارة والبيئة والهجرة وغيرها (لاحظ مثالا على ذلك نموذج التصويت في مجلس الأمن حول رفض قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال). كما ستؤدي هذه الاستراتيجية، من جهة أخرى، إلى رصّ صفوف الخصوم المستهدفين (روسيا – الصين – إيران). ويبدو أن الرئيس الروسي يستعد، في ضوء خيبة أمله في إصلاح العلاقة مع واشنطن، لقيادة معسكر الخصوم، مع بدء ولايته الرئاسية الجديدة بعد "انتخابات" الربيع المقبل، إذ يمضي في شراكته الاستراتيجية مع الصين، وتقاطع مصالحه مع إيران، وتقاربه المتنامي مع تركيا وباكستان. وحدهم حلفاء ترامب العرب ماضون في ركبه، يسوقهم وهم أنه سيواجه لهم إيران. لم لا، ألم يدفعوا له كلفتها!

تم بحمد الله